**خبر صحافي**

مركز رأس الخيمة للإحصاء يطلق المرحلة الثانية من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2023

* **ابتداء من 1 فبراير 2023، سيقوم الباحثون الميدانيون بزيارة المساكن وجمع بيانات مفصلة عن الأسر.**
* **يستمر التعداد بعد انجاز المرحلة الأولى منه التي تم خلالها زيارة وحصر أكثر من 75 ألف مبنى و 110 آلاف وحدة عقارية، بما في ذلك المساكن والمنازل.**
* **يمثل تعداد سكان رأس الخيمة 2023 خطوة أساسية نحو رؤية رأس الخيمة 2030.**
* **ستمكن البيانات الإحصائية التي سيتم جمعها الجهات المعنية من صياغة خطط وسياسات تهدف إلى تحسين جودة الحياة في الإمارة.**
* **يدعو مركز رأس الخيمة للإحصاء السكان إلى تقديم الدعم الكامل للباحثين الميدانيين في هذه المرحلة المهمة من التعداد.**

رأس الخيمة، 1 فبراير 2023: أعلن مركز **رأس الخيمة للإحصاء** رسميًا، اليوم عن إطلاق المرحلة الثانية من التعداد العام للسكان، والمساكن، والمنشآت 2023، والتي ستشهد زيارة الباحثين الميدانيين لجميع المباني والوحدات التي تم حصرها خلال المرحلة الأولى لجمع معلومات أكثر تفصيلاً عن كل أسرة وكل فرد من افرادها.

أكد د. عبد الرحمن الشايب النقبي، رئيس اللجنة العليا للتعداد، ورئيس مجلس إدارة مركز رأس الخيمة للإحصاء، على أهمية التعداد في توفير البيانات الدقيقة اللازمة لتوجيه الاستراتيجيات على المستوى الحكومي وتخصيص الميزانية في السنوات المقبلة، وأضاف: "سيقدم التعداد بيانات شاملة عن الديناميكيات السكانية والجنس والهيكل العمري والجنسية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لجميع السكان المقيمين سواء كانوا من المواطنين أو غير المواطنين الذين يعيشون في إمارة رأس الخيمة. وستوفر البيانات المتعلقة بتكوين الأسرة وحجمها أساسًا قويًا للتنبؤ على المدى القصير والمتوسط والطويل بالاحتياجات المستقبلية للمجتمع المحلي ولجميع سكان الإمارة بالإضافة إلى المساعدة في مراجعة أو تحديث أو تطوير سياسات جديدة، حسب الحاجة. وسيكون ركيزة أساسية في المساعدة على تحقيق أهداف رؤية 2030."

ستشهد المرحلة الثانية - مرحلة عد السكان - التي ستجرى طوال شهر فبراير، عودة الباحثين الميدانيين إلى الوحدات المحددة التي تم حصرها خلال المرحلة الأولى لجمع بيانات تفصيلية عن جميع أفراد الأسرة. وستشمل المعلومات: الديناميكيات السكانية والخصائص الديموغرافية الأساسية، فضلا عن جميع الخصائص الاجتماعية ذات الصلة مثل الالتحاق بالتعليم والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والسن عند الزواج، والمشاركة في القوة العاملة، والمهنة، ونوع النشاط الاقتصادي، فضلا عن السلع والأصول المعمرة للأسرة المعيشية، ومجالات أخرى.

وأضاف د. النقبي : «نود أن نشكر السكان على دعمهم خلال هذه المرحلة الحاسمة من التعداد ونحثهم على تزويد الباحثين الميدانيين بكل المعلومات اللازمة لاستكمال عملية جمع البيانات».

 يحمل الباحثون الميدانيون بطاقة تعريفية تحمل شعار التعداد ورمز QR يمكن مسحه للتأكد من هويتهم وهم يتكلمون اللغة العربية، وسيتم دعمهم من قبل فريق من المترجمين. خلال الزيارات، سيقوم الباحثون بجمع البيانات باستخدام الأجهزة اللوحية الإلكترونية، والتي سترسل البيانات التي تم جمعها آنيا إلى قاعدة البيانات المركزية. سيتم إجراء مقابلات مع أرباب الأسر المعيشية أو مع أحد أفراد الأسرة المؤهلين البالغين من العمر 15 سنة أو أكثر.

وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة للعمل الإحصائي الرسمي، ستكون البيانات التي يتم جمعها –عن الأفراد والأسر - سرية ولن تتم مشاركتها مع أي جهة أخرى تحت أي ظرف من الظروف.

عند الانتهاء من عملية جمع ومعالجة بيانات التعداد السكاني، سيقوم مركز رأس الخيمة للإحصاء بتزويد الدوائر الحكومية بالنتائج عن طريق القنوات الرسمية. كما سيتم إتاحة نتائج التعداد العام للجمهور.

- نهاية -

للمزيد من التفاصيل، اتصل بالرقم المجاني: 800-51- أو التواصل على info@css.rak.ae

<https://css.rak.ae/> أو زيارة الرابط التالي:

[عن مركز رأس الخيمة للإحصاء](https://css.rak.ae/ar/pages/subpage.aspx)

مركز رأس الخيمة للإحصاء هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها بموجب قانون أميري رقم (2) لعام 2016 بهدف الارتقاء بالعمل الإحصائي في إمارة رأس الخيمة وتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية بدقة وشفافية ومهنية تتماهى مع أفضل المعايير الدولية، والعمل على تحقيق الأهداف وتنفيذ الاختصاصات التي نص عليها قانون إنشائه.

وينص قانون إنشاء المركز على أنه المصدر الوحيد للإحصاءات الرسمية على مستوى الإمارة والجهة المخولة بتنظيم العمل الإحصائي والدراسات الاستطلاعية في هذا المجال وأن للمركز شخصية اعتبارية مستقلة ويتمتع بالاستقلال المالي والاداري والأهلية القانونية اللازمة لمباشرة الأنشطة التي تضمن تحقيق الأهداف التي تم إنشاءه من أجلها، ويلحق المركز بالمجلس التنفيذي لإمارة رأس الخيمة وله مجلس إدارة تم تشكيله بموجب قرار المجلس التنفيذي رقم (5) لعام 2016.

والأهداف التي يسعى المركز لتحقيقها بحسب المادة (6) من قانون إنشائه تتلخص في بناء نظام إحصائي متكامل ومتطور مما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الإمارة من خلال تقديم الدعم الإحصائي والبيانات والمؤشرات اللازمة لمتخذي القرار لرسم السياسات التنموية. كذلك، يهدف المركز إلى تنظيم وتط​وير العمل الإحصائي في الإمارة، وتوفير إحصاءات دقيقة وموثوقة لكافة المستخدمين، وضمان تنفيذ الدراسات الاستطلاعية والدراسات المتخصصة وفقا للمنهجيات والأساليب العلمية المعتمدة دولياً. ​